

Distr.: General
11 February 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والثلاثون

3-14 أيار/مايو 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

ناميبيا

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



المحتويات

الصفحة

3مقدمة	- أولاً
3المنهجية وعملية التشاور	
3الإنجازات والممارسات الجيدة منذ الاستعراض الأخير	- ثانياً
23حالة تنفيذ التعهدات الطوعية	- ثالثاً
23التحديات التي تعترض حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد	- رابعاً

أولاً - مقدمة

1- قدمت ناميبيا تقريرها الثاني للاستعراض الدوري الشامل في عام 2015 ونُظر فيه في كانون الثاني/يناير 2016. ويقيس تقرير الدورة الثالثة للاستعراض الشامل التقدم الذي أحرزته ناميبيا في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان في إطار مختلف هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

المنهجية وعملية التشاور

2- تولت وزارة العدل تجميع التقرير بالاشتراك مع إدارات/وزارات/وكالات ومنظمات أخرى غير حكومية. وبعد عملية التجميع، تولى أعضاء اللجنة الوزارية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني تدقيق مشروع التقرير. وهذه اللجنة الوزارية هي لجنة حكومية تترأسها وزارة العدل وتتألف من أصحاب مصلحة رئيسيين آخرين معنيين بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد.

ثانياً - الإنجازات والممارسات الجيدة منذ الاستعراض الأخير

الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

3- تواصل ناميبيا نموها بوصفها ديمقراطية دستورية. وتكتسي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أهمية قصوى بالنسبة لأية ديمقراطية، ولا تزال الحكومة تبتدع آليات ترمي إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أجرت ناميبيا انتخاباتها الوطنية والرئاسية السابعة. وقد وصف مراقبون أجانب يتمتعون بالمصداقية الانتخابات التي جرت بأنها كانت حرة ونزيهة وجسدت إرادة الشعب إلى حد كبير. وانسجاماً مع التقليد الديمقراطي في البلد، طعن العديد من مرشحي المعارضة في نتائج الانتخابات من خلال الوسائل الدستورية من دون أن يتعرضوا لأي تهريب من الدولة. وهذا يؤكد من جديد استقلال ونزاهة السلطة القضائية بوصفها حكماً جليلاً في إدارة المنازعات والصراعات المحتملة. وتمثل الثقة في النظم والعمليات والمؤسسات في بلد ما ركيزة الديمقراطية الدستورية، وتحافظ ناميبيا على معيار مقبول في هذا الصدد.

4- ويظل الحفاظ على السلم والاستقرار من الأولويات بالنسبة للحكومة. وقد صنف مؤشر السلام العالمي لعام 2016 ناميبيا في المرتبة 55 ضمن 163 دولة في العالم. واحتلت ناميبيا المرتبة الثامنة ضمن 44 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وصنفت في المرتبة الثانية ضمن الدول الخمس التي تشكل الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. وتظل ناميبيا واحدة من أفضل البلدان الأفريقية حكماً، وهي تسعى جاهدة إلى تحسين مرتبتها في مجالات حقوق الإنسان والإمماج والأمن وسيادة القانون والتنمية البشرية.

5- وسجل البلد تزايداً في عدد الفتيات والشابات من خريجات مؤسسات التعليم الثانوي والعالي على التوالي خلال السنوات الأربع الماضية. ومن المهم الإشارة إلى أن البلد شهد أيضاً تزايداً في عدد الإناث اللواتي تخرجن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

6- وعلاوة على ذلك، تمكنت ناميبيا من الحفاظ على التكافؤ بين الجنسين في البرلمان بشكل مستقر إلى حد معقول بعد الانتخابات الوطنية والرئاسية لعام 2019 مقارنة مع عام 2015. ولا يزال معدل تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي دون مستويات التكافؤ المنشودة حتى الآن، غير أن وزارة الشؤون الجنسانية والقضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية تواصل الضغط من أجل زيادة تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي.

تنفيذ التوصيات

قبول المعايير الدولية

(التوصيات 1-137، 2-137، 3-137، 4-137، 5-137، 6-137، 7-137، 8-137، 9-137، 10-137، 11-137، 12-137، 13-137، 14-137، 15-137، 16-137، 17-137، 18-137، 19-137، 20-137، 21-137، 22-137، 23-137، 24-137، 25-137، 26-137، 27-137، 28-137، 29-137، 30-137، 31-137، 32-137، 33-137، 34-137، 35-137، 36-137، 37-137، 38-137، 39-137، 40-137، 41-137، 42-137، 43-137، 44-137، 45-137، 46-137، 47-137، 48-137، 49-137، 50-137)

7- ترحب ناميبيا بهذه التوصية وهي تتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين لتقييم ما إذا كانت الاتفاقيات والبروتوكولات المذكورة تتفق مع السياسة المحلية والإطار القانوني والمؤسسي. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن المعاهدتين التاليتين قد صُدّق عليهما بالفعل:

(أ) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات؛ و

(ب) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب).

8- وبالإضافة إلى ما سبق، لا تزال ناميبيا دولة طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ريثما يُنظر في إعادة تقييم موقفها من الاحتفاظ بهذه العضوية على ضوء اتساقها مع الترتيبات المحلية وغيرها من الديناميات العالمية فيما يتعلق بعمل هذه المؤسسة وأهميتها.

التعاون مع هيئات المعاهدات، والتعاون مع الإجراءات الخاصة

(التوصيات 98-137، 99-137، 100-137، 101-137، 102-137، 103-137، 104-137، 105-137، 106-137، 107-137)

9- تعرب ناميبيا، بوصفها عضواً في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عن ترحيبها بأنشطة الإجراءات الخاصة التي تعينها هاتان المنظمتان، وهي تنتظر الطلبات الرسمية لإيفاد البعثة الترويجية عن طريق القنوات الدبلوماسية.

10- ومنذ عام 2015 حتى الآن، قدمت ناميبيا، في سياق الوفاء التزاماتها في إطار مختلف هيئات معاهدات الأمم المتحدة، التقارير التالية:

(أ) اتفاقية حقوق الطفل: التقارير الدورية الرابع والخامس والسادس؛

(ب) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: التقرير الدوري السادس؛

(ج) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: التقرير الأولي؛

(د) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: التقارير الدورية السادس

عشر والسابع عشر والثامن عشر؛

(هـ) الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب: التقرير الدوري السابع؛ و

(و) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية

أو المهينة: التقرير الدوري الثالث.

11- وشرعت ناميبيا أيضاً في عقد اجتماعات للتشاور مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البلد للنظر في الانضمام إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية باعتبارها ضرورة لازمة من ضرورات حقوق الإنسان.

الإطار الدستوري والتشريعي

(التوصيات 137-56، 137-57، 137-58، 137-59، 137-60، 137-61، 137-62، 137-63، 137-64، 137-65، 137-66، 137-67، 137-68، 137-69، 137-70، 137-71، 137-72، 137-73، 137-74، 137-76، 137-77)

12- يمثل الدستور الناميبي القانون الأعلى للبلاد. ويستمد البرلمان سلطته من الدستور لسن التشريعات. ويتضمن الفصل الثالث من الدستور الناميبي الحقوق والحريات الأساسية. ومنذ الاستعراض الأخير، أصدرت ناميبيا عدداً من السياسات والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وأنشأت مؤسسات بما يتفق معها. وترد أدناه بعض المبادرات القانونية والسياساتية وغيرها من التدابير المتخذة منذ التقرير الأخير.

المبادرات التشريعية

قانون إلغاء القوانين العتيقة لعام 2018 (القانون رقم 21 لعام 2018)

13- ينص هذا القانون على إلغاء بعض القوانين العتيقة والمسائل العرضية المتصلة بها. وقد كان القصد من هذا القانون هو إلغاء 143 نصاً منها إعلانات ومراسيم ولوائح محلية وقوانين إما لأنها أصبحت بالية أو لأنها تتطوي على تمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو الدين أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

قانون منع ومكافحة الأنشطة الإرهابية وانتشارها لعام 2014 (القانون رقم 4 لسنة 2014)

14- وسعياً من الحكومة إلى مكافحة جميع أشكال الإرهاب، وتمشياً مع الالتزامات الدولية لناميبيا (أي قرار الأمم المتحدة 1540)، سُنّت قانون منع ومكافحة الأنشطة الإرهابية وانتشارها لعام 2014.

15- والهدف من هذا القانون هو وضع أحكام تنص على جرائم الإرهاب وانتشاره وعلى جرائم أخرى تقرن بالأنشطة الإرهابية أو بانتشارها أو تتلازم معها، وذلك من أجل اتخاذ تدابير لمنع ومكافحة الأنشطة الإرهابية وانتشارها؛ وأحكام تنص على تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن والصكوك والممارسات الجيدة المتعلقة بتدابير مكافحة الأنشطة الإرهابية وانتشارها؛ وعلى منع ومكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية وانتشارها؛ وتنص على التحقيق في أنشطة الإرهاب وانتشارها؛ وعلى حذف أسماء كل من يمارس نشاطاً إرهابياً أو أنشطة انتشاره، سواء أكان شخصاً أو منظمة؛ ومعالجة المسائل العرضية.

مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2018 (القانون رقم 1 لعام 2018)

16- يهدف هذا القانون إلى تفعيل بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ وتجريم الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة؛ وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وتقديم المساعدة لهم؛ ووضع أحكام تنص على تنفيذ هذا القانون وإدارته على نحو منسق؛ ومعالجة المسائل العرضية.

قانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام 2017 (القانون رقم 10 لعام 2017)

17- تماشياً مع الالتزامات الدولية لناميبيا، أصدرت الحكومة قانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام 2017 من أجل توفير الحماية للمبلغين بموجب القانون. ومن المتوقع أن يحد هذا القانون من أعمال الفساد ويساعد الحكومة على تعزيز حماية حقوق الإنسان لمواطنيها.

قانون حماية الشهود لعام 2017 (القانون رقم 11 لعام 2017)

18- ينص هذا القانون على حماية ومساعدة الأشخاص الذين يدلون بشهاداتهم في الجرائم ويقدمون الأدلة إلى السلطات. وينص هذا القانون كذلك على إنشاء لجنة استشارية لحماية الشهود وبرنامج لحماية الشهود وصندوق تمويل لهذا الغرض، وينص على التدابير التي ينبغي اتخاذها لحماية الشهود وأقاربهم. وسوف يساعد هذا القانون السلطات كثيراً في مكافحة حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

قانون القضاء لعام 2015 (القانون رقم 11 لعام 2015)

19- يعد الوصول إلى العدالة من أهم الحقوق الأساسية التي تتناولها مختلف الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وسعيًا إلى تسهيل وصول الناس إلى العدالة في الوقت المناسب و/أو على وجه السرعة، أصدرت الحكومة قانون القضاء لعام 2015. ويهدف القانون إلى تعزيز استقلال السلطة القضائية وفقاً للمادة 78(5) من الدستور الناميبي؛ ومعالجة المسائل الإدارية والمالية التي يعنى بها مكتب القضاء والمسائل العرضية الأخرى.

قانون منح الجنسية الناميبي (الثاني) لفئات خاصة لعام 2015 (القانون رقم 6 لعام 2015)

20- وينص هذا القانون على منح الجنسية الناميبي لبعض أفراد الأشخاص الذين غادروا ناميبيا بسبب تعرضهم للاضطهاد من الحكومة الاستعمارية التي كانت تسيطر على البلد قبل عام 1915؛ ومعالجة المسائل العرضية. ويحد هذا القانون، في جملة أمور، من حالات انعدام الجنسية ويسهل على غير المواطنين اكتساب الجنسية الناميبي إذا رغبوا في ذلك.

قانون الصحة العامة والبيئية لعام 2015 (القانون رقم 1 لعام 2015)

21- يوفر هذا القانون إطاراً لنظام موحد ومنظم للصحة العامة والبيئية في ناميبيا، ويتناول الإبلاغ عن الأمراض والوقاية منها ومكافحتها. وقد مكن هذا القانون الحكومة من إنفاذ لوائح الصحة العامة اللازمة لمكافحة جائحة "كوفيد-19" بعد انتهاء حالة الطوارئ.

قانون الصحة الوطنية لعام 2015 (القانون رقم 2 لعام 2015)

22- تعترف الحكومة بحق جميع مواطنيها في الصحة وتؤكد هذا الحق. ولهذا الغرض، سنتت الحكومة قانون الصحة الوطنية لعام 2015 لتوفير إطار لنظام صحي موحد ومنظم داخل ناميبيا. ويسعى القانون كذلك إلى تعزيز القوانين المتعلقة بالمستشفيات الحكومية والخدمات الصحية الحكومية، وتنظيم سير العمل في المستشفيات الحكومية والخدمات الصحية الحكومية. وهو ينص على توفير المساعدة المالية اللازمة لتوفير العلاج الطبي الخاص للمرضى في الدولة.

قانون مراقبة مركز الحدود ذي المنفذ الواحد لعام 2017 (القانون رقم 8 لعام 2017)

23- حرصاً من ناميبيا على تعزيز التعاون عبر الحدود مع الدول المجاورة، سنتت الحكومة قانون مراقبة مركز الحدود ذي المنفذ الواحد لعام 2017. وينص هذا القانون على إبرام اتفاقات مع الدول المجاورة بشأن إنشاء مراكز حدودية ذات منفذ واحد وتفعيلها، والتعاون في مجال منع الأنشطة الإجرامية عبر الحدود.

قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام 2017 (القانون رقم 4 لعام 2017)

24- إن الهدف الرئيسي من هذا القانون هو توفير إطار قانوني لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وإنشاء لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتنظيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مراحل بدء اتفاق الشراكة بين القطاعين، وتحضيره، والاشتراء، وإبرام الاتفاق وتنفيذه.

قانون المشتريات الحكومية لعام 2015 (القانون رقم 15 لعام 2015)

25- يهدف هذا القانون، في جملة أمور، إلى ضمان استعادة المرأة من عطاءات الدولة، وضمان الإنصاف والشفافية في إجراءات طرح العطاءات. وتتص المادة 69 من هذا القانون على معاملة تفضيلية للأعمال التجارية المملوكة للنساء التي تشارك في المناقصات العامة، وتقضي المادة 70(3) من هذا القانون بمنح الأفضلية للمرأة، ضمن فئات أخرى من الأشخاص، بمن في ذلك الشباب، من أجل تعزيز جهود تمكين المرأة ودعمها على النحو المنصوص عليه في المادة 23(3) من الدستور الناميبي.

قانون التعليم الأساسي لعام 2020 (القانون رقم 3 لعام 2020)

26- يهدف هذا القانون إلى النهوض بالتعليم الأساسي المجاني والإلزامي وتنظيمه؛ وضمان التعليم الجيد والعاقل للجميع وفرص التعلّم مدى الحياة؛ وتعزيز حق التلاميذ في التعليم وحماية هذا الحق؛ واتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء المدارس الحكومية والخاصة وبيوت الشباب واعتمادها وتسجيلها وإدارتها؛ واتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء المجلس الاستشاري الوطني للتعليم، والمنتديات التعليمية الإقليمية، والمجلس الوطني للاختبارات والتقييم والشهادات، ودائرة التدريس، وصندوق تطوير التعليم.

سياسات/خطط التنمية

السياسة الجنسانية الوطنية وخطة العمل الخاصة بها (2010-2020)

27- يتمثل الهدف من السياسة الجنسانية الوطنية في توجيه الإجراءات الرامية إلى إدماج وتعميم المنظور الجنساني في الإطار الإنمائي الأوسع. وقد وضعت هذه السياسة من أجل توفير التوجيه لأصحاب المصلحة والمؤسسات على جميع المستويات، وضمان اعتمادهم للمنظور الجنساني في عملية التخطيط.

خطة هارامبي لتحقيق الازدهار

28- تمثل خطة هارامبي لتحقيق الازدهار خطة عمل محددة الأهداف تسعى إلى تسريع وتيرة التنمية في مجالات ذات أولوية مبيّنة بوضوح، مما يرسى الأساس لتحقيق الازدهار في ناميبيا. وهذه الخطة ليست بديلاً عن الهدف الطويل الأجل المتوخى من الخطة الإنمائية الوطنية ورؤية عام 2030، بل هي مكمل له. وتُدمج خطة هارامبي لتحقيق الازدهار عنصراً من عناصر المرونة في نظام التخطيط الناميبي من خلال التعقب السريع للتنمية في المجالات التي يكون فيها التقدم ضعيفاً. وهي تتطوّر أيضاً على فرص إنمائية جديدة وتهدف إلى معالجتها.

إطار السياسة الصحية الوطنية للفترة (2010-2020)

29- يقدم هذا الإطار التوجه العام لقطاع الصحة والإجراءات الصحية في ناميبيا. وقد برهن نهج الرعاية الصحية الأولية على مدى قيمته كمبدأ رئيسي في النظام الصحي. ولذلك فقد ضُمّن هذا الإطار السياساتي القيم المتعلقة بتقديم الخدمات والتغطية الشاملة والقيادة والسياسة العامة.

الخطة الإنمائية الوطنية الخامسة

30- تمثل الخطة الإنمائية الوطنية الخامسة خطة في سلسلة الخطط الإنمائية الوطنية السبع التي تحدد أهداف ناميبيا وتطلعاتها الطويلة الأجل التي تجسدت في رؤية عام 2030. وقد نُفذت الخطة الإنمائية الوطنية الخامسة خلال السنة المالية 2017/18 وسوف تستمر حتى 2021/2022. وتستند هذه الخطة إلى النجاحات والإنجازات التي تحققت في الخطط الخمسية الأربع السابقة. وهي تقرّ بالتحديات التي اعترضت تنفيذ الخطط السابقة.

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (2015-2019)

31- كُلف مكتب أمين المظالم بمهمة تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير المذكورة، وبعد انتهائه، قدم توصيات بشأن المجالات التي تتطلب تطويراً على صعوبات لا يزال يتعين على الحكومة تخطيها. (التركيز على النتائج وسبل المضي قدماً. الاتصال بمكتب أمين المظالم).

الخطة الوطنية لرعاية الطفولة (2018-2022)

32- بموجب هذه السياسة، يحصل جميع الأطفال على فرص متكافئة للاستفادة من خدمات الصحة والتعليم والدعم وخدمات إعادة التأهيل بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، ويجري تعزيز هذه الخدمات وتنسيقها. وتهدف هذه السياسة كذلك إلى ضمان حصول جميع الأطفال ذوي الإعاقة على منح الإعاقة.

المؤسسات والسياسات

(التوصيات 137-78، 137-79، 137-80، 137-81، 137-82، 137-83، 137-84، 137-85)

33- خلال الفترة قيد الاستعراض، أنشأت الحكومة عدداً من المؤسسات وسنت سياسات ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد. وفيما يلي مناقشة لدور بعض هذه المؤسسات والسياسات ووظيفتها.

وزارة الشؤون الجنسانية والقضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية

34- أنشئت وزارة الشؤون الجنسانية والقضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية في عام 2020 من أجل وضع تدابير تهدف إلى تمكين الفتيات والفتيان والنساء، والقضاء على الفقر، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية، وتنسيق هذه التدابير ومساندتها وتنفيذها. وقبل عام 2020، كان الاضطلاع بهذه المهام يقع على عاتق كل من وزارة القضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية ووزارة الشؤون الجنسانية ورعاية الأطفال، على التوالي.

وزارة المؤسسات العامة

35- في عام 2015، أنشأت الحكومة وزارة المؤسسات العامة التي تتولى مسؤولية إدارة المؤسسات العامة في ناميبيا. وتتمثل الولاية العامة لهذه الوزارة في تحويل المؤسسات العامة في ناميبيا إلى قنوات فعالة وحافزة للتنمية الاقتصادية في البلد.

الهيئة المعنية بالأعمال التجارية والملكية الفكرية

36- سعياً إلى الارتقاء بتقديم الخدمات وضمان الإدارة الفعالة للأعمال التجارية وحقوق الملكية الفكرية، أنشئت الهيئة المعنية بالأعمال التجارية والملكية الفكرية لتكون مركز تنسيق لتسجيل الأعمال التجارية والملكية الصناعية. وتتولى هذه الهيئة مسؤولية إدارة وحماية الأعمال التجارية والملكية الفكرية. وقد تأسست باعتبارها شخصاً قانونياً بموجب المادة 3 من قانون الهيئة المعنية بالأعمال التجارية والملكية الفكرية لعام 2016 (القانون رقم 8 لعام 2016) وهي مؤسسة عامة وفقاً للتعريف الوارد في قانون إدارة المؤسسات العامة لعام 2019 (القانون رقم 1 لعام 2019).

الإدارات الإقليمية لمكتب أمين المظالم

37- سعياً إلى تسهيل الوصول إلى مكتب أمين المظالم على الجمهور، فتح هذا المكتب مؤخراً عدة مكاتب تابعة له في مدن مختلفة بجميع أنحاء البلد مثل كاتيا موليلو (منطقة زامبيزي) وأنجورونغو (منطقة أوتجوزوندجوبا) وفي خوريكساس (منطقة كونين). ويتزعم مكتب أمين المظالم عملية تعديل قانون أمين المظالم لعام 1990 (القانون رقم 7 لعام 1990) من أجل موازنة هذا القانون مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وقد أعيد اعتماد مكتب أمين المظالم في المركز "ألف" وفقاً لمبادئ باريس في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وفي الوقت الحالي، يمثل محامي الأطفال، الذي عُيّن وفقاً لقانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2015 (القانون رقم 3 لعام 2015) جزءاً من الهيكل التنظيمي لمكتب أمين المظالم.

التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (التوصية 137-118)

38- تُعمم المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية على حد سواء. ويشمل المنهج الوطني للتعليم الأساسي (2016) مجال تعلم العلوم الاجتماعية لفهم تطور المجتمع وآليات العولمة وأهمية حقوق الإنسان والديمقراطية وكذلك قضايا البيئة من خلال الموضوعات التالية: التعلّم البيئي لمرحلة التعليم قبل الابتدائي، والدراسات البيئية (من الصف الأول إلى الثالث)، والدراسات الاجتماعية (من الصف الرابع إلى السابع)، والتربية الدينية والأخلاقية في مرحلة التعليم قبل الابتدائي (من الصف الأول إلى التاسع)، ومهارات الحياة (من الصف الرابع إلى الثاني عشر)، والجغرافيا (من الصف الثامن إلى الثاني عشر)، والتاريخ (من الصف الثامن إلى الثاني عشر)، ودراسات التنمية (من الصف الحادي عشر إلى الثاني عشر).

39- وفي مؤسسات التعليم العالي، تدرس كل من جامعة ناميبيا وجامعة ناميبيا للعلوم والتكنولوجيا مواد ذات صلة بحقوق الإنسان وتوفران دورات دراسية قصيرة. ويدرس قسم العلوم الإنسانية في جامعة ناميبيا للعلوم والتكنولوجيا مواد ذات صلة بحقوق الإنسان مثل قانون المديرين العامين وقانون العمل وقانون حقوق الإنسان. وتضم كلية الحقوق⁽¹⁾ بجامعة ناميبيا مركز توثيق حقوق الإنسان الذي تتمثل مهمته في تعميم المواد/المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان على الجمهور.

40- ويواصل مكتب أمين المظالم تنظيم حملات توعية، فضلاً عن إعداد المواد المتعلقة بحقوق الإنسان وتوزيعها في جميع أنحاء البلد. وطرح مكتب أمين المظالم بالتعاون مع جامعة ناميبيا مادة بعنوان "قانون أمناء المظالم"، وهي تدرس حالياً في إطار دبلوم "السبل البديلة لتسوية المنازعات" في كلية الحقوق. وفي عام 2018، نظمت كلية الحقوق لأعضاء المجلس الوطني برنامجاً دراسياً للحصول على شهادة في الممارسة والسلوك البرلمانيين. وتشمل بعض الوحدات التي تناولتها هذه الدورة الدراسية القانون الدستوري والقانون العرفي ودور البرلمان في الديمقراطية الدستورية. وكان الهدف العام من الدورة الدراسية هو تزويد أعضاء البرلمان بالمعلومات المفيدة عن عمليات المجلس الوطني وتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لمناقشة القضايا التي تؤثر على المجتمع. وتنظم وزارة الشؤون الجنسانية ورعاية الأطفال على نحو منتظم حلقات دراسية عن حقوق الإنسان، فضلاً عن دورات تدريبية لأفراد السلطات التقليدية والجمهور بشأن حقوق المرأة والطفل. ويخضع جميع العاملين في وزارة الدفاع للتدريب بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بعد فترة التوجيه الأولي، ثم لدورات عسكرية سنوية، مثل التدريب العسكري الأساسي، والتدريب العسكري المتقدم، والعمليات، والمناورات، وتدريب الضباط.

عدم التمييز

(التوصيات 137-57، 137-58، 137-59، 137-60، 137-61، 137-62، 137-63، 137-64،
137-65، 137-66، 137، 67، 137-68)

41- تقر الحكومة بأن التمييز ضد الأقليات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة لا يزال مدعاة للقلق، غير أنه لا توجد عقوبات حكومية مطبقة في هذا الشأن، وهي تبذل باستمرار جهوداً لزيادة الوعي العام باحترام حقوق الإنسان الخاصة بالغير. وقد قطعت ناميبيا أشواطاً كبيرة في ضمان المساواة في المعاملة لجميع الأشخاص في جميع مناحي الحياة.

42- ووضعت الحكومة عدة آليات هي عبارة عن تشريعات وسياسات وبرامج عمل تهدف إلى تعزيز حقوق الأقليات الإثنية ورفاهها. وهناك أقليتان إثنيان بارزتان في ناميبيا هما سان وأفاهيمبا. وأعدت الحكومة مواد لتدريس وتعلم لهجة جو/هوانسي العامية للغات جماعة السان، وهي تُدرّس من الصف الأول حتى الصف الثالث في المدارس التي تكون فيها نسبة أطفال سان هي الغالبة. وتتص السياسة اللغوية للمدارس على ما يلي:

يكون التعليم قبل الابتدائي باللغة الأم حتى الصف الثالث. ولا يُتاح التعليم باللغة الإنكليزية ابتداء من الصف الأول في المدارس الحكومية إلا بموافقة خطية من وزير التعليم والفنون والثقافة.

43- ويعتبر الصف الرابع سنة انتقالية يتم خلالها التحول إلى اعتماد اللغة الإنكليزية وسيلة للتعليم، ويمكن استخدام اللغة الأم لتؤدي دوراً مسانداً. وتستخدم اللغة الإنكليزية في تدريس المواد في الصفوف من 4 إلى 12، ويتاح تعلم اللغات الأم باعتبارها مواد في هذه الصفوف. وتلبية لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، وضعت الحكومة السياسة القطاعية بشأن التعليم الجامع. وأنشأت بعض المدارس في المناطق وحدات لمصادر التعلم في المدارس العادية لاستيعاب الأطفال ذوي الإعاقة. غير أن الحكومة تقر بأن لغة الإشارة لم يُعترف بها رسمياً كلغة وطنية. وهذا يضع صعوبات تحول دون تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية من الاستفادة من الخدمات العامة على أكمل وجه.

44- وفي إطار معالجة الصعوبات التي تعترض الأشخاص ذوي الإعاقة، يعكف المجلس الوطني المعني بمسألة الإعاقة في ناميبيا على وضع معيار ناميبيا للإعاقة بالاشتراك مع معهد ناميبيا للمعايير. والهدف من ذلك بصفة عامة هو ضمان وصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني العامة والمباني المخصصة لاستخدام الجمهور، وستكون هذه التطورات منسجمة مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدقت عليها ناميبيا.

45- وقد هيأت السياسة الجنسانية الوطنية في ناميبيا (2010-2020) بيئة مواتية للقطاعات تتيح لتعميم المنظور الجنساني تمشياً مع الخطط الإنمائية الوطنية. وأولت هذه السياسة الأولوية لتنفيذ الأهداف والسياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والمساءلة بهذا الشأن. ومقارنة مع السياسة العامة الأولى، تشمل هذه السياسة 12 مجالاً من مجالات الاهتمام الرئيسية، إلى جانب مجالين جديدين هما بناء السلام وحل النزاعات، وإدارة الكوارث الطبيعية؛ والمساواة بين الجنسين في سياق الأسرة.

حظر التعذيب وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

(التوصيتان 137-64 و 137-65)

46- عرض وزير العدل في عام 2019 مشروع قانون منع التعذيب ومكافحته إلى البرلمان. وسوف يضع مشروع القانون، عندما يصبح قانوناً، تعريفاً لجرائم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وفقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية

أو اللانسانية أو المهينة. وسوف يطبق القانون المقترح أيضاً على الحالات التي يمارس فيها موظف عمومي الإكراه على أحد أفراد الجمهور بهدف الحصول منه على معلومات أو اعتراف. وعلاوة على ذلك، فإن الموظف العمومي الذي يمارس التعذيب أو التخويف في حق شخص ارتكب جريمة أو يُشتبه في ارتكابه جريمة، يكون عرضة للملاحقة القضائية.

47- وفي إطار الجهود التي يبذلها أمين المظالم في مجال مكافحة أعمال التعذيب، قام في عام 2016 بوضع "دليل تدريب ضباط الشرطة بشأن منع التعذيب". وأعقب ذلك عقد حلقات عمل تدريبية لضباط الشرطة بشأن منع التعذيب في تسع مناطق بالبلد.

48- ومن العناصر الهامة في مشروع منع التعذيب تنظيم حملة متعددة الوسائط لتوعية الجمهور لإيصال المعلومات المتعلقة بالتعذيب إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص. وشملت الحملة ما يلي:

- لوحات إعلانية؛
- بث إعلانات على تلفزيون إن بي سي؛
- قراءة ثلاثة برامج نصية مختلفة مدتها 30 ثانية مباشرة بجميع اللغات المحلية على جميع محطات إذاعة إن بي سي.

49- وعلاوة على ذلك، فصل جهاز الشرطة الناميبية مؤخراً 56 فرداً من صفوفه، فيما أوقف 41 شرطياً آخر عن العمل بانتظار انتهاء الدعاوى المرفوعة عليهم في المحاكم بشأن جرائم مختلفة، بما في ذلك الاعتداء على أفراد من الجمهور. وهذا يدل بوضوح على أن الحكومة لا تتغاضى عن أعمال التعذيب التي يرتكبها موظفوها.

ظروف الاحتجاز

(التوصيات 137-153، 137-154، 137-155، 137-156، 137-157، 137-158، 137-159)

50- تعترف الحكومة بوجود تحديات تحول دون ضمان حماية حقوق الأشخاص في أماكن الاحتجاز ورفاههم. ويشير التقرير السنوي لأمين المظالم لعام 2019 بشأن أماكن الاحتجاز إلى أن معظم زرنانات الاحتجاز في مراكز الشرطة مكتظة وغالباً ما يعاني الجناة من نقص الغذاء. وتحظى توصيات أمين المظالم بالتصدي لهذه التحديات باهتمام وزارة الداخلية والهجرة والسلامة والأمن، التي تخضع لسلطتها دائرة السجون في ناميبيا.

51- وبالإضافة إلى ذلك، تودع دائرة السجون الأشخاص المحتجزين بانتظار المحاكمة في أجنحة منفصلة عن الجانحين المحكوم عليهم في جميع المرافق الإصلاحية، ويُسترد بقواعد نيلسون مانديلا في إدارة هذه المرافق. وقد اعتمدت دائرة السجون الاستراتيجية التصحيحية لمراقبة خطر الجانحين كلسفة لتوجيه جهود مراقبة الجانحين وإعادة تأهيلهم. غير أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يحتاج إلى الهياكل الأساسية المناسبة، بمعنى أنه يتعين إجراء تغييرات وتجديدات واسعة النطاق في المرافق الإصلاحية القائمة لتكييفها مع متطلبات إعادة التأهيل. وفي إطار الاستراتيجية التصحيحية لمراقبة خطر الجانحين، شيدت دائرة السجون مركزاً إصلاحياً للإناث في إصلاحية ويندهوك، وانتهت أعمال بناء المركز مؤخراً وبدأ تشغيله في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويضم المركز الإصلاحي للإناث قسماً منفصلاً مخصصاً للسجينات بانتظار المحاكمة، وفيه زرنانات مشتركة وزرنانات فردية. ويضم المركز الإصلاحي للإناث، الذي بني حديثاً، ملعباً للصغار. وعلاوة على ذلك، يخضع القسم المخصص للسجناء بانتظار المحاكمة في إصلاحية ويندهوك لأعمال تجديد بهدف تحسين ظروف المعيشة، وقد انتهى العمل في معظم الزرنانات.

52- وينص الهيكل التنظيمي لدائرة السجون على أحكام بشأن بناء مرافق الحبس الاحتياطي التي ستؤوي السجناء بانتظار المحاكمة. وستقام هذه المرافق في روندو، وأوندانغوا، وغروتونتين، وويندهوك، ووالفيسباي، وكيتمانشوب، وأوتابي. وشرعت دائرة السجون في إنشاء إصلاحية جديدة في أوندانغوا، وستتحول إصلاحية أولونو الحالية إلى مرفق للحبس الاحتياطي. غير أن القيود المالية أدت إلى تعليق أعمال البناء في هذا المرفق الجديد وجميع مرافق الحبس الاحتياطي.

حظر الرق والاتجار

(التوصيتان 137-162، 163)

53- كما ورد في التقرير الأخير، يحظر الدستور الناميبي جميع أشكال الرق والاتجار. وفي عام 2018، أقر البرلمان قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2018 (القانون رقم 1 لعام 2018). ويهدف هذا القانون إلى إنفاذ أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

54- وقد زُعم تصنيف ناميبيا إلى بلدان المستوى الأول في تقرير الاتجار بالأشخاص لعام 2020 الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، وذلك بفضل استيفائها الكامل للمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر. وناميبيا هي البلد الوحيد في أفريقيا التي تمكنت من احتلال هذه الرتبة، وانضمت إلى 34 دولة على مستوى العالم.

حالات الاتجار بالأشخاص: 2014-2019

الحالات المُبلَّغ عنها	الحالات التي أُنهيت	الحالات التي تخضع للتحقيق	الحالات المعروضة على نظر المحاكم
40	مجموع الحالات التي أُنهيت: 6	15	19
	• أحكام الإدانة الصادرة - 2		
	• أحكام البراءة الصادرة - 0		
	• رفض المدعي العام إقامة الدعوى - 4		

المصدر: قوة الشرطة الناميبية، 2019

55- وقبل سنِّ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، كانت المادة 15 من قانون منع الجريمة المنظمة (القانون رقم 29 لعام 2004) تجرم الاتجار بالأشخاص. ويشمل تعريف الاتجار العمل الجبري والاستغلال الجنسي على حد سواء، ويتضمن أحكاماً مماثلة لما ورد في المرفق الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

56- وفي قضية الدولة ضد لوكاس، وهي أول حالة اتجار بالبشر في ناميبيا، طبقت المادة 15 من قانون منع الجريمة المنظمة لعام 2004، مما أسفر عن صدور حكم بالسجن لمدة 13 سنة بتهمة الاتجار بالأشخاص⁽²⁾.

إقامة العدل والمحاكمة العادلة

(التوصيات 137-164، 137-165، 137-166، 137-167، 137-169، 137-170، 137-171، 137-172، 137-173، 137-174، 137-175، 137-178)

57- نظراً لارتفاع تكاليف التقاضي في المحاكم الناميبية، لا يزال يصعب على نظام المساعدة القانونية المعمول به حالياً التحول عن اعتماد المعيار المتعلق بالموارد المالية والأهلية. وفي إطار جهود التخفيف من تكلفة التقاضي وسعياً إلى زيادة استدامة هذا النظام، رفعت الحكومة عدد محامي المساعدة القانونية داخل المؤسسة إلى 28 في الفترة 2018-2019. وفي الوقت الحاضر، يبلغ عدد محامي المساعدة القانونية الداخليين في مديرية المساعدة القانونية ما مجموعه 65 محامياً. والمديرية لها وجود في كافة المحاكم المنتشرة في جميع أنحاء البلد، وعددها 34 محكمة.

58- وبالإضافة إلى ذلك، تعكف جمعية المحامين في ناميبيا على تنفيذ "مشروع تغيير" شامل يهدف إلى استعراض قانون الممارسين القانونيين لعام 1995 (القانون رقم 15 لعام 1995) وإلى النظر في التدابير التي سيستخدم فيها القانون كأداة لتعزيز العدالة الاجتماعية. ومن بين التدابير التي نُظِرَ فيها، إلزام الممارسين القانونيين بموجب حكم قانوني، بتقديم الخدمات القانونية من دون مقابل. وسوف يُكَبَل هذا الجانب من المشروع بصفة خاصة جهود الحكومة الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة.

59- وهناك محاكم صلح في كل مقاطعة، ومحاكم دورية في مناطق الاستيطان المكتظة بالسكان. وتنتشر بكثرة مراكز الشرطة في معظم المستوطنات في البلد، مما يساعد أيضاً على وصول المرأة الريفية إلى العدالة.

المعلومات المطلوبة	الردود
(أ) عدد محاكم الصلح في ناميبيا	34
(ب) عدد القضاة في ناميبيا	89
(ج) عدد المحاكم الدورية في البلد	37
(د) معلومات تبيّن ما إذا كان الوصول إلى العدالة متاحاً للنساء في المناطق الريفية	توجد محاكم في عدد من المناطق النائية في ناميبيا، ويشمل ذلك عقد محاكم دورية. وليست هناك في الوقت الحالي دراسات استقصائية تبيّن ما إذا كانت هناك عوائق تمنع وصول المرأة إلى المحاكم، إما بسبب عوامل مالية ثقافية أو بسبب بعد مكان المحكمة.

حرية الرأي والتعبير (التوصية 137-179)

60- تواصل الحكومة جهودها في مجال حماية وتعزيز الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في الحرية الأكاديمية. وتتمتع وسائل الإعلام الخاصة والحكومية على حد سواء بحرية العمل وهي تنتقد السياسات الحكومية على الدوام من دون أن يكون لذلك أي عواقب من الدولة. وتحتل ناميبيا المرتبة الأولى في المؤشر العالمي لحرية الصحافة (2019) على صعيد أفريقيا والمرتبة 23 في حرية الصحافة على صعيد العالم. وقد أكدت المحكمة العليا مؤخراً أهمية حرية الصحافة في المجتمع الديمقراطي في قضية المدير العام للاستخبارات المركزية في ناميبيا وطرف آخر ضد هوفيكو: ماتياس وطرف آخر⁽³⁾. وعلاوة على ذلك، لا تفرض الدولة رقابة أو قيوداً على منصات التواصل الاجتماعي. ويمكن للمواطنين استخدام منصات التواصل الاجتماعي للتواصل مع الحكومة وانتقاد سياسات الدولة من دون أن تعاقبهم السلطات. وتستخدم الدولة أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي لإشراك المواطنين في القضايا التي تؤثر على البلاد.

الحق في سبيل انتصاف فعال، والإفلات من العقاب (التوصيتان 137-168، 137-176)

61- يمكن لأي ناميبي انتهكت حقوقه أن يتصل بمكتب أمين المظالم لإنصافه. وتساعد بعض مكاتب المحاماة/المنظمات غير الحكومية الخاصة والعامة، مثل مركز المساعدة القانونية، الأشخاص المعوزين بانتظام على رفع دعاوى قضائية ضد أجهزة الدولة المتهمّة بانتهاك حقوق الإنسان.

62- وقد انتهت المحاكمة الرئيسية في قضية الخيانة العظمى في كابريف في أيلول/سبتمبر 2015، وأدين فيها 30 متهماً وحكم عليهم بالسجن لمدد متفاوتة، وبُزِيَ 79 شخصاً وأطلق سراحهم. وقدم العديد من الأشخاص الذين ثبتت إدانتهم طلبات استئناف إلى المحكمة العليا للطعن في أحكام الإدانة الصادرة في حقهم، وهناك دعاوى أقامها بعض الأشخاص الذين برأتهم المحكمة ضد الدولة بتهمة المحاكمة الكيدية.

الحقوق المتصلة بالزواج والأسرة

(التوصيات 137-61، 137-62، 137-63، 137-77، 137-178)

63- تنص المادة 14 من الدستور على حماية الحق في الأسرة والزواج. وبالإضافة إلى ذلك، سنّت ناميبيا في السنوات الأخيرة قوانين مُكمّلة للأحكام الدستورية المتعلقة بالزواج والأسرة. والحكومة بصدد سن قانون بشأن الطلاق لكي تصبح إجراءات فسخ الزواج أقل كلفة وتعقيداً على الأزواج. وقد قطعت شوطاً كبيراً في استعراض وإصلاح القانون الحالي الذي ينظم الزواج في ناميبيا، حيث خضع مشروع قانون الزواج لعدد من عمليات الاستعراض، منها استعراضه أمام اللجنة الوزارية المعنية بالتشريعات.

حقوق الإنسان والفقير المدقع

(التوصيات 137-182، 137-185، 137-186، 137-187، 137-188، 137-189)

64- تعترف الحكومة بأن الفقر لا يزال يشكل تحدياً في البلد. وفي هذا الصدد، تواصلت الحكومة وضع قوانين وسياسات تهدف إلى الحد من معدلات الفقر المرتفعة نسبياً. وتمثل الخطة الإنمائية الخامسة أحد هذه المبادرات. والخطة الإنمائية الوطنية الخامسة هي خامس خطة في سلسلة الخطط الإنمائية الوطنية السبع التي تحدد أهداف ناميبيا وتطلعاتها الطويلة الأجل التي تجسدت في رؤية عام 2030. وسوف يمتد تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية الخامسة من السنة المالية 2017/18 حتى 2021/2022. وتتبنى الخطة الإنمائية الخامسة على النجاحات والإنجازات التي تحققت في الخطط الخمسية الأربع السابقة بدءاً بالخطة الإنمائية الوطنية الانتقالية وصولاً إلى الخطة الإنمائية الوطنية الرابعة. وتقر الحكومة أيضاً بالتحديات التي اعترضت تنفيذ الخطط السابقة.

65- ويُسترشد بالأطر الإنمائية العالمية والقارية والإقليمية والوطنية في تنفيذ الخطة الحالية. وهي تشمل الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (خطة عام 2030)، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والخطة الإنمائية الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة، ورؤية عام 2030، وخطة هارامبي لتحقيق الازدهار. وسعيًا إلى تخفيف آثار الجفاف في المناطق الريفية، خصصت الحكومة لهذا الغرض مبلغ 131 مليون دولار ناميبيا (حوالي 8,8 ملايين دولار أمريكي). والقصد من تخصيص هذا المبلغ هو مساعدة المزارعين المجتمعيين الذين هم في الغالب فقراء.

66- وفي مجال التعليم، تواصلت الحكومة جهودها لضمان التحاق التلاميذ من الأسر الفقيرة بالمدارس. وفي هذا الصدد، استحدثت وزارة التعليم والفنون والثقافة منحة للتعليم الابتدائي والثانوي من أجل المساعدة في تعزيز رفاه التلاميذ من الأسر الفقيرة. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج التغذية المدرسية الناميبيا لا يزال مستمراً، وقد توسع ليشمل مدارس إضافية. وفي عام 2019، استفاد من هذا البرنامج حوالي 468 457 تلميذاً في 524 مدرسة. وتعتبر الحماية الاجتماعية أحد البرامج الأساسية للحكومة. وتتولى وزارة القضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية إدارة هذا البرنامج. والغرض الرئيسي من هذا البرنامج هو تقديم منح اجتماعية لمن يستحقها من الناميبيين الذين بلغوا سن الستين والناميبيين من ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة.

67- وتلتزم الوزارة بتوسيع نطاق المنح الاجتماعية لكي تشمل جميع المستفيدين المستحقين. وفي هذا الصدد، سجلت الوزارة زيادة إجمالية في عدد المستفيدين من المنح الاجتماعية حيث ارتفع العدد من 211 447 مستفيداً في عام 2017/2018 إلى 218 586 مستفيداً خلال السنة المالية 2018/2019، وهو ما يمثل زيادة نسبتها 3,2 في المائة. وحافظت الوزارة على نسبة تغطية معقولة بلغت 97 في المائة بالنسبة لأصحاب المعاشات التقاعدية و70 في المائة بالنسبة للمستفيدين من منح العجز خلال السنة قيد الاستعراض. ورفعت الوزارة كذلك قيمة المنح الاجتماعية من 1 200 دولار ناميبيا إلى 1 250 دولار ناميبيا شهرياً (حوالي 81 دولار أمريكي) في السنة المالية 2018/2019.

68- ونتيجة للزيادة التي أعلنها وزير المالية في مخصصات الميزانية لتقديم المساعدة الاجتماعية، رفعت قيمة المنح الاجتماعية التي تقدمها وزارة القضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية بمقدار 50 دولار ناميبي شهرياً لتصل إلى 1 300 دولار ناميبي شهرياً (حوالي 87 دولار أمريكي) خلال السنة المالية 20/2019. وتدفع الوزارة مبلغ 3 200 دولار ناميبي كحد أقصى (حوالي 215 دولار أمريكي) لتغطية تكاليف الجنازة لكل مستفيد لضمان الدفن الكريم للمستفيدين من المنح الاجتماعية. وقد سجل ما مجموعه 6 915 مطالبة لتغطية تكاليف الجنازة خلال السنة المالية 2019/2018. وبلغت قيمة هذه المطالبات 56 مليون دولار ناميبي (حوالي 3,7 مليون دولار أمريكي) في الفترة قيد الاستعراض. وخصص مبلغ قدره 78 مليون دولار ناميبي (حوالي 5,2 دولار أمريكي) لتوفير هذه الخدمات خلال السنة المالية 20/2019.

69- ووضعت الوزارة كذلك مخططاً بشأن إعادة توزيع الثروة والقضاء على الفقر، وهو بمثابة إطار للسياسات العامة يُسترشد به في الاستراتيجيات والأنشطة الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر والحد من تفاوت الدخل في ناميبيا، ينبغي أن تنبثق به الإدارات/الوزارات/الوكالات، والمؤسسات المملوكة للدولة، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، قامت الجامعة الناميبية للعلوم والتكنولوجيا، بالاشتراك مع المجلس الوطني للإعاقة، برعاية دورة دراسية بشأن تنظيم المشاريع لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان الهدف من تنظيم تلك الدورة هو تزويد المشاركين بالمعلومات عن إدارة الأعمال التجارية الصغيرة وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل.

70- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت عدة وزارات تنفيذية برامج ومشاريع تهدف إلى تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، تقدم وزارة التجارة والصناعة قروضاً سخية، وتعطي في بعض الحالات، منحاً لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتواصل وزارة الشؤون الجنسانية ورعاية الأطفال تقديم منح للنساء في جميع أنحاء البلد لتنظيم مشاريع تجارية. وتقدم وزارة الشؤون الجنسانية أيضاً منحاً اجتماعية للأيتام والأطفال الضعفاء. ويستفيد من هذه المنح أكثر من 250 000 طفل دون سن الثامنة عشرة. وتوفر وزارة الرياضة والشباب والخدمة الوطنية دورات لتدريب الشباب العاطلين عن العمل وتنمية مهاراتهم، عن طريق المجلس الوطني للشباب. ويتوقع من خريجي هذه البرامج أن يجدوا لأنفسهم عملاً، ويحرروا بذلك من الفقر. وتقدم وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية إعانات لمنظمات الرعاية الاجتماعية التي تستهدف فئات سكانية مختلفة. وهناك حالياً 8 منظمات للرعاية الاجتماعية استقادت من هذه الإعانات التي بلغت كلفتها 2 مليون دولار ناميبي (حوالي 130 000 دولار أمريكي).

حقوق الإنسان ومياه الشرب والصرف الصحي. (التوصيتان 137-183 و 137-185)

71- تجدر الإشارة إلى أن ناميبيا هي أكثر البلدان جفافاً في جنوب الصحراء الكبرى، ولذلك شرعت الحكومة على مر السنين في تنفيذ عدد من البرامج/المشاريع الرامية إلى التخفيف من نقص المياه. ويتضمن قانون إدارة الموارد المائية لعام 2013 (القانون رقم 11 لعام 2013) الذي لم يدخل بعد حيز النفاذ أحكاماً تكفل إدارة الموارد المائية في ناميبيا وتطويرها واستخدامها وحفظها وحمايتها على نحو يتسق مع المبادئ التي تقتضي حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة، أو يفضي إلى ذلك.

72- وقد ارتفعت فرص الحصول على مصادر مياه الشرب المأمونة إلى 98,4 في المائة في المناطق الحضرية و87,4 في المائة في المناطق الريفية، مما يعني أن ناميبيا حققت الغاية المتعلقة بمياه الشرب المأمونة من الأهداف الإنمائية للألفية؛ غير أن الغاية المتعلقة بالصرف الصحي لم تتحقق كما ينبغي.

73- ولا تزال الحكومة تعطي الأولوية للحق في الصرف الصحي في البلد. وهناك نقص في مرافق الاغتسال بالمدارس، ولا سيما المدارس الريفية. وفي إطار التصدي لهذا التحدي، استخدمت الحكومة 764 مليون دولار ناميبي في إطار ميزانيتها الطارئة للسنة المالية 2020/2019 في توفير مرافق المياه والاعتسال ودور الشباب.

74- وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير المياه المأمونة والنظيفة لمواطنيها، انتهت مؤخراً أعمال بناء سد نيكرتال. وبالإضافة إلى توفير مياه الشرب المأمونة والنظيفة للمواطنين، سوف يؤدي هذا السد أيضاً إلى تحفيز الأنشطة الزراعية في الجزء الجنوبي من البلد. وسوف تستخدم مياه السد لأغراض الري، وذلك لفائدة صغار المزارعين والمشاريع الحكومية الكبرى على حد سواء.

الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية

(التوصيات 137-160، 137-161، 137-162، 137-163)

75- اتخذت الحكومة تدابير عديدة تهدف إلى تعزيز حقوق جميع العمال في ناميبيا. وقد دخلت سياسة العمالة الوطنية حيز التنفيذ في عام 2013. وتسترشد الحكومة بسياسة العمالة الوطنية في توفير فرص العمل المنتج واللائق للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر سن قانون خدمات العمالة لعام 2011 (القانون رقم 8 لعام 2011) عن إنشاء الدائرة الوطنية للعمالة، وهي مكلفة بتقديم الخدمات المهنية في سوق العمل من أجل تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة في ناميبيا.

76- وفي محاولة لزيادة حماية وتعزيز الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية، صدقت ناميبيا على اتفاقية منظمة العمل الدولية (C02) والبروتوكول الملحق بالاتفاقية (P029) في عام 2000 وعام 2017 على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، صدقت ناميبيا على البروتوكول الملحق باتفاقية العمل الجبري واتفاقية تفتيش العمل في عام 2017 وعام 2018 على التوالي. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، صدقت ناميبيا أيضاً على اتفاقية القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل (رقم 190) واتفاقية العمال المنزليين (رقم 189).

77- وفي إطار الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة لضمان احترام الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية، قامت وزارة العمل والعلاقات الصناعية وإيجاد فرص العمل بتوظيف 57 مفتش عمل في جميع أنحاء البلد. وتعترم الوزارة توظيف 20 آخرين في السنة المالية المقبلة.

الحق في الصحة

(التوصيات 137-51، 137-190، 137-191، 137-192، 137-193، 137-194، 137-195، 137-196، 137-197، 137-198، 137-199)

78- تعتبر ناميبيا من البلدان الأكثر إنفاقاً على قطاع الصحة في أفريقيا. وخلال السنة المالية 2018/2019، حصلت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية على ثاني أعلى مخصصات بلغ مجموعها 6,5 مليار دولار ناميبيا، تضاف إليها مخصصات بقيمة 2,6 مليار دولار ناميبيا لتمويل مخطط المساعدة الطبية لموظفي الخدمة العامة. ومع ذلك، فإن الحكومة تبذل جهوداً مضنية، في ظل الركود الاقتصادي الذي يعاني منه البلد منذ عام 2016، من أجل الوفاء ببعض التزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالصحة. ويشمل ذلك نقص الأدوية الحيوية مثل العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي، والهياكل الأساسية، والمعدات الطبية القديمة، وتقدم الموظفين الطبيين في السن. وقد تمكنت ناميبيا من تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 90-90-90 في مجال علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2020، وهي ملتزمة بتحقيق الأهداف 95-95-95 بحلول عام 2030. وقد بلغ مستوى التقدم الذي أحرزته ناميبيا في هذا الصدد 95-90-91.

79- وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، قامت الحكومة بعدد من المبادرات لهذا الغرض. ووضع إطار السياسة الصحية الوطنية للفترة (2010-2020). ويحدد هذا الإطار التوجه العام لقطاع

الصحة والإجراءات الصحية في ناميبيا. وعلاوة على ذلك، تمر المشاكل الصحية في ناميبيا بمرحلة انتقالية، فالأمراض المعدية هي من العوامل الرئيسية التي تسهم في عبء المرض بالإضافة إلى المشاكل الصحية المتعلقة بالحمل والولادة والرضع والأطفال، ويتعين على النظام الصحي في ناميبيا أن يكون قادراً على الاستجابة لهذه التغيرات، وأن تتركز الجهود على الصحة العامة باعتبارها أولوية. وقد برهن نهج الرعاية الصحية الأولية على مدى أهميته كمبدأ رئيسي في النظام الصحي. ولذلك ضُمن هذا الإطار السياساتي القيم المتعلقة بتقديم الخدمات والتغطية الشاملة والقيادة والسياسة العامة.

80- وبفضل تضافر جهود الحكومة وجهود شركائها في التنمية، انخفض معدل وفيات الأمهات في ناميبيا على نحو مطرد في السنوات الأخيرة. وهو يبلغ الآن 195 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي (تقديرات عام 2017). في حين أن النسبة المئوية لوفيات الرضع تبلغ الآن 30,7 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي.

81- وأحرزت ناميبيا أيضاً تقدماً هائلاً في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتواصل انخفاض معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19. إذ انخفضت من 14,3 في المائة، وهو أعلى مستوى بلغته في عام 2010، إلى 12,1 في المائة في عام 2018. وأدخلت ناميبيا العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي في عام 2003. وقد سجلت زيادة سنوية في عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يتلقون العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي، فارتفع العدد من 75,681 في عام 2010 إلى حوالي 198,090 في عام 2018.

الحق في التعليم

(التوصيات 137-200، 137-201، 137-202، 137-203، 137-204، 137-205، 137-206، 137-207، 137-208)

82- يكفل الدستور الحق في التعليم. وتتص المادة 9(5) من قانون التعليم الأساسي لعام 2020 (القانون رقم 3 لعام 2020) على السن الإلزامية للتعليم إلى 21 سنة. وتناهز نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم 8,4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للميزانية الوطنية كل سنة. وخلال السنة المالية 2014/2015، حُصّصت لوزارة التعليم والفنون والثقافة ميزانية قدرها 13,1 بليون دولار ناميبيا (حوالي 102 104 0593 00 دولار أمريكي)، وهي من أعلى الميزانيات في أفريقيا.

83- وفي إطار السعي إلى توفير التعليم الجيد والجامع لجميع التلاميذ في ناميبيا، أطلقت وزارة التعليم والفنون والثقافة برنامج المساءلة الاجتماعية وإدارة المدارس بفضل الدعم التقني والمالي المقدم من الشركاء في التنمية. ويهدف هذا البرنامج إلى تعميق فهم المجتمعات المدرسية وسائر أصحاب المصلحة في مجال التعليم لدورهم والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في إدارة ورصد النظام التعليمي، ولا سيما على المستوى المدرسي.

84- وأنجزت المرحلة التجريبية من البرنامج في تموز/يوليه 2016، ومنذ ذلك الحين، تعمل وزارة التعليم والفنون والثقافة على الارتقاء تدريجياً بمستوى برنامج المساءلة الاجتماعية وإدارة المدارس على الصعيد الوطني بهدف تفعيل المعايير الوطنية ومؤشرات الأداء، وإطار الأداء لقطاع التعليم في ناميبيا، الذي يخضع هو نفسه للاستعراض. وتهدف الأنشطة الرئيسية المنفذة في إطار برنامج المساءلة الاجتماعية وإدارة المدارس إلى زيادة المشاركة الشعبية في إدارة المدارس.

85- وقدم شركاء في التنمية مبلغاً قدره 85 مليون دولار ناميبي (حوالي 5,6 مليون دولار أمريكي) لتحسين الوصول إلى التعليم قبل الابتدائي. وتحقيقاً لهذه الغاية، شُيِّد 87 فصلاً دراسياً بتكلفة قدرها 49 مليون دولار ناميبي (حوالي 3,2 مليون دولار أمريكي) في مختلف مناطق ناميبيا الـ 14. وأُنْفِق مبلغ إضافي قدره 8 ملايين دولار ناميبي (حوالي 531 561 دولار أمريكي) على تدريب 1 516 معلماً وكذلك على شراء مواد التدريس والتعلم.

86- وتملك وزارة التعليم والفنون والثقافة آليات للتكفل بالتلاميذ ذوي الإعاقة فضلاً عن الأيتام والأطفال الضعفاء. وفي إطار منحة التعليم الابتدائي والثانوي، تُمنح المدارس المرجعية (للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التعلم) ثلاثة أضعاف ما تحصل عليه المدارس العادية. وتقدم إدارة شؤون الإعاقة التابعة لمكتب نائب الرئيس التمويل اللازم للأطفال ذوي الإعاقة، عن طريق صندوق المساعدة المالية لطلاب ناميبيا.

87- ويفضل المساعدة المالية والتقنية المقدمة من اليونيسف، أطلقت وزارة التربية والفنون والثقافة الإطار الوطني للمدارس الآمنة في عام 2018. وهذا الإطار الوطني هو عبارة عن وثيقة شاملة توفر رؤية ومبادئ توجيهية لبناء مجتمعات مدرسية آمنة وداعمة، وتركز على رفاه التلاميذ والمربين.

الحق في حماية الممتلكات وحقوق الأراضي والاهتمام المالي (التوصيات 137-88، 137-89، 137-90، 137-91، 137-97)

88- تكفل المادة 16(1) من الدستور الناميبي حق جميع الأشخاص في حيازة الممتلكات بجميع أشكالها وامتلاكها والتصرف فيها في أي مكان من ناميبيا. ويندرج الحق في الأرض في نطاق المادة المذكورة في الدستور. وفي محاولة لمعالجة نظام حيازة الأراضي المختل في ناميبيا، عقدت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2018 مؤتمراً وطنياً ثانياً بشأن الأراضي في العاصمة ويندهوك. وسعى المؤتمر إلى معالجة الهيكل التنظيمي لملكية الأراضي في ناميبيا. وفي الوقت الحالي، تمتلك الأقلية البيضاء من السكان حوالي 70 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في البلد.

الحق في الاهتمام المالي

89- يعتبر بنك التنمية في ناميبيا تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أمراً حيوياً لاقتصاد البلد. وتُمول المشاريع الناشئة والمشاريع التي تحتاج إلى التمويل لتنمية نشاطها عن طريق مركز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التابع لبنك التنمية في ناميبيا، أو من خلال المكاتب التابعة لهذا البنك في خليج والفيس في منطقة إرونغو. ويعرّف بنك التنمية في ناميبيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المؤسسات التي يصل رقم أعمالها السنوي إلى 10 ملايين دولار ناميبي أو أقل. ويبلغ الحد الأدنى للقرض 150 000 دولار ناميبي (حوالي 9 966 دولار أمريكي).

90- ويمكن توفير التمويل في المجالات التالية:

- الصناعة التحويلية؛
- والسياحة؛
- والنقل واللوجستيات؛
- والخدمات التجارية؛
- ومنافذ البيع بالتجزئة والجملة؛
- والممتلكات التجارية؛
- والتشييد؛
- والامتيازات؛
- ومؤسسات التعليم الخاصة.

خطط مكافحة العنف الجنساني وتمكين المرأة

(التوصيات 133-137، 134-137، 135-137، 136-137، 137-137، 138-137، 139-137، 140-137، 141-137، 142-137، 143-137، 144-137، 145-137، 146-137، 147-137، 148-137، 149-137، 150-137، 151-137، 152-137)

91- "أغري بنك" (Agribank) هو بنك مملوك للدولة مختص بالأنشطة الزراعية ويقدم قروضاً ميسرة بأسعار فائدة منخفضة للغاية إلى المزارعين التجاريين والمجتمعيين على حد سواء. ويمكن استخدام هذه القروض لشراء الأراضي التجارية والمعدات الزراعية والماشية والأعلاف. وتقدم المصارف الخاصة أيضاً تسهيلات ائتمانية للأشخاص الذين يستوفون بعض الشروط. ويحق للمرأة غير المتزوجة أو المرأة المتزوجة زواجاً لا يستند إلى مبدأ الملكية الزوجية المشتركة أن تبرم في اتفاقات قرض من دون إذن طرف ثالث.

92- وتعترف الحكومة بأن العنف الجنساني لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ في البلد. وتشير نتائج الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ناميبيا لعام 2013 إلى أن 33 في المائة من النساء بين سن 15 و49 عاماً قد تعرضن لبعض أشكال العنف البدني أو الجنسي. والأيتام الذين يعيشون في المناطق الريفية معرضون بصفة خاصة للاستغلال في إطار الاتجار وأشكال العمل الجبري الأخرى.

93- واعتمدت خطة عمل وطنية بشأن العنف الجنساني للفترة 2019-2023. وتستند هذه الخطة الخمسية إلى نموذج اجتماعي - إيكولوجي، وقد وضعت لتكون أساساً للعمل الوطني المنسق. وتشمل خطة العمل أربعة مجالات عمل تدعم إحراز تقدم طويل الأجل يقوم على معالجة الأسباب الجذرية أو تحقيق أهداف قصيرة الأجل من شأنها أن تفضي إلى تحسن نظم الاستجابة وسلامة المجتمع بشكل عام لتخليص الناجين والضحايا من الشعور بعدم الأمان أو عدم الثقة في هياكل الحماية. وتتوخى هذه الخطة إعطاء الأولوية للناجين من خلال التحقق أولاً من أن الخدمات التي تقدم لهم هي خدمات تعبر عن التعاطف ومناسبة. وتحرص الخطة أيضاً على ثقافة العناية ومراقبة العنف الجنساني في أوساط الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات، وتشجع على التماس المساعدة في مرحلة مبكرة من أجل منع الضرر أو الحد منه.

94- وأنجزت الحكومة مشروع قانون لتعديل قانون مكافحة العنف العائلي⁽⁴⁾. ويهدف مشروع القانون المقترح إلى تعديل تعريف "الطفل" وإدراج تعريف "اللقيم الرئيسي"؛ وتوضيح ضرورة البرهنة على الحاجة الملحة للحصول على أمر حماية مؤقت بناء على طلب من جانب واحد؛ وتبسيط الشروط المطبقة على أوامر الحماية. ويسعى مشروع التعديل أيضاً إلى مساعدة المدعي والمدعى عليه على تأمين ممتلكاتهما والإيعاز إلى المدعى عليه في المشاركة في أحد برامج المشورة أو العلاج؛ وتضمين أوامر الحماية شرحاً للشروط المتعلقة بالحضانة وإمكانية الزيارة؛ وتعزيز الضمانات المقدمة للأطفال الذين يمكن أن يتضرروا من العنف العائلي؛ ووضع أحكام بشأن إنفاذ أوامر النفقة المؤقتة الواردة في أوامر الحماية، ومعالجة المسائل العرضية.

95- وأنجزت الحكومة أيضاً مشروع قانون لتعديل قانون مكافحة الاغتصاب لعام 2000 (القانون رقم 8 لعام 2000)، وقانون الإجراءات الجنائية لعام 1977 (القانون رقم 51 لعام 1977)، وقانون مكافحة الممارسات غير الأخلاقية لعام 1980 (القانون رقم 21 لعام 1980) وذلك لكي ينص القانون على ظروف جبرية إضافية في جريمة الاغتصاب. وسوف ينص مشروع القانون المعدل بوضوح على أن العقوبات الدنيا المطبقة على الاغتصاب تشمل أيضاً محاولة الاغتصاب؛ وعلى تطبيق أقصى فئة من العقوبات الدنيا على جريمة اغتصاب الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية أو العقلية أو غيرها من حالات الضعف؛ وسوف يلزم مشروع القانون المحكمة بعدم اعتبار شهادة الطفل شهادة غير موثوقة بطبيعتها أو التعامل معها بحذر إضافي لمجرد كون الشاهد طفلاً؛ ويكفل القانون قبول الإفادات السابقة التي أدلى بها أطفال شهود ويكفل حماية حقوق المتهم؛ وسوف ينص على تغيير العقوبات الدنيا المطبقة في جريمة الاغتصاب؛ ويحذف ذريعة الزواج من المادة المتعلقة بالجرائم الجنسية ضد الأحداث، المنصوص عليها في قانون مكافحة الممارسات غير الأخلاقية لعام 1980؛ ويعالج المسائل العرضية ذات الصلة.

96- وسوف تعالج الخطة الإنمائية الوطنية الخامسة أيضاً العنف الجنساني. وتتوخى الحكومة، في إطار الخطة الإنمائية الوطنية الخامسة، زيادة القدرات المالية والبشرية لمقدمي الخدمات. وستؤدي هذه الاستراتيجية إلى تعزيز القدرات المالية والبشرية (الشرطة والعدالة والأمن والتعليم) لمقدمي الخدمات من أجل توفير خدمات متكاملة في مجال الوقاية والحماية والاستجابة لفائدة ضحايا العنف الجنساني والاتجار بالبشر والعنف.

الأطفال: التعريف والمبادئ العامة والحماية

(التوصيات 137-120، 137-121، 137-122، 137-123، 137-52، 137-54، 137-55، 137-56، 137-57)

97- أُلغى قانون رعاية الطفل وحمايته (القانون رقم 3 لعام 2015) قانون سن الرشد (القانون رقم 57 لعام 1972)، الذي كان ينص في السابق على تحديد سن الرشد في 21 سنة. في حين أن المادة 10 من قانون رعاية الطفل وحمايته تنص على بلوغ الشخص سن الرشد في الثامنة عشرة، وذلك تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل.

98- ويحظر قانون رعاية الطفل وحمايته زواج الأطفال بجميع أشكاله، ويتضمن كذلك أحكاماً بشأن مكافحة الممارسات الثقافية الضارة التي تمس بحقوق الطفل، بما في ذلك زواج الأطفال، والنشاط الجنسي المبكر، والإنجاب. وتقر الحكومة بوجود حالات معزولة من الزواج المبكر والزواج بالإكراه غير أن هذه الزيجات التقليدية والزيجات المدنية تعتبر مخالفة للقانون، وعند اكتشافها، توجه تهمة الاغتصاب إلى الجناة. وقد وضعت الحكومة، من خلال وزارة الداخلية والهجرة والسلامة والأمن، نظاماً إلكترونياً للإبلاغ عن الولادات، وهو يتيح تسجيل المواليد في الوقت المناسب. وهذا النظام متاح في جميع مستشفيات المقاطعات.

99- ويبلغ معدل تسجيل الولادات على الصعيد الوطني 87,8 في المائة، ويملك 77,6 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة شهادة ميلاد، وفقاً لتقرير ناميبيا عن الاستقصاء الديموغرافي خلال الفترة الفاصلة بين تعدادين في عام 2016. وهناك تفاوتات إقليمية كبيرة. ففي منطقة كاراس الواقعة في الجنوب، يبلغ معدل تسجيل الولادات 96,2 في المائة، في حين تبلغ هذه النسبة في منطقة كافانغو الغربية الواقعة في الشمال الشرقي 67,3 في المائة، وهو أدنى معدل في البلاد. وقد جرت رقمنة تسجيل الولادات بشكل كامل، وأصبح هذا التسجيل جزءاً لا يتجزأ من النظام الإلكتروني الوطني لتسجيل السكان، الذي يستوعب جميع الوقائع الحيوية من لحظة الولادة حتى الوفاة، بما في ذلك سجل الهوية. ويحمل 82,9 في المائة من جميع الناميبيين بطاقات هوية.

الخطة الوطنية لرعاية الطفولة

100- تمثل الخطة الوطنية لرعاية الطفولة للفترة 2018-2022 الاستراتيجية الرئيسية لمعالجة قضايا رعاية الطفل في ناميبيا للسنوات الخمس القادمة. وهي متوافقة إلى حد كبير مع الاستراتيجيات الوطنية الرئيسية مثل الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الأطفال، والخطة الإنمائية الوطنية الخامسة، والإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي تنفذ بالتوازي في الفترة نفسها تقريباً. ويندرج الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية، المتمثل في ضمان احترام حقوق الطفل، في إطار استراتيجيات رفيعة المستوى مثل خطة هارامي لتحقيق الازدهار ورؤية عام 2030. وتتمثل أولويات هذه الخطة الوطنية في حماية الأطفال وتوفير الحماية الاجتماعية؛ وتعليم الأطفال؛ وصحة الطفل والمراهق، والإعاقة لدى الأطفال، ومشاركة الطفل.

الإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للفترة 2018/2022

101- وضعت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية الإطار الاستراتيجي الوطني للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في ناميبيا للفترة 2017/2018-2021/2022. وهذا ثالث إطار استراتيجي وطني للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في ناميبيا. ويعتمد الإطار الاستراتيجي الوطني أسلوب التفكير الاستثماري لتحديد الفئات السكانية والخدمات والأماكن الرئيسية التي تحقق أوسع تغطية ونتائج مؤثرة من خلال البرامج المكثفة.

102- ويركز الإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بوجه خاص على التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين الأطفال بطريقة كلية تشمل أمهاتهم. ويدعو الإطار الاستراتيجي الوطني إلى القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وإلى تقليص شامل لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المرتبطة بالإيدز. ويهدف هذا الإطار إلى ضمان وقاية المراهقات والشابات غير المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، وإلحاق من كشف التشخيص إصابتهن بهذا الفيروس ببرامج الرعاية والعلاج.

الأطفال: البيئة الأسرية والرعاية البديلة

103- تحظر المادة (1)56 من قانون التعليم لعام 2001 استخدام العقوبة البدنية في المدارس الحكومية والخاصة على حد سواء. وقد أُدين أربعة مدرسين في مدرسة خاصة (مدرسة ويندهوك الثانوية) باستخدام العقوبة البدنية في حق أحد التلاميذ، وفرضت على كل منهم غرامة قدرها 2 000 دولار ناميبيا (حوالي 132 دولاراً أمريكياً)⁽⁵⁾. وعلاوة على ذلك، يعزز الإطار الوطني لسلامة المدارس الذي أنشأته وزارة التعليم الانضباط الإيجابي وبدائل العقوبة البدنية. ويحظر قانون رعاية الطفل وحمايته أيضاً استخدام العقوبة البدنية في المدارس وفي الأماكن العامة.

الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيات 137-209، 137-210، 137-211)

104- تعترف الحكومة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون عدداً من الصعوبات، بما فيها التمييز. غير أن الحكومة تواصل عقد مناقشات ببناءً مع منظمات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لإيجاد السبل الكفيلة بمعالجة هذه الصعوبات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقدت وزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعاً تشاورياً لمدة يوم واحد مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد. وخلال الاجتماع التشاوري المذكور، عرض مسؤولون من وزارة العدل مادة عن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقارير الدول.

105- وتملك ناميبيا إطاراً قانونياً كافياً يعالج المسائل المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة، ولا سيما قانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2015 وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2018، وقانون مكافحة الاغتصاب، وقانون التعليم لعام 2020.

106- وفي إطار السعي لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، أنشأت الحكومة وحدات لمصادر التعلم في مختلف المناطق لتلبية احتياجات التلاميذ من ذوي الإعاقات المختلفة/التأهيل ما قبل المهني. وعلاوة على ذلك، تنص المادة 12(1) من قانون التعليم الأساسي لعام 2020 على ما يلي:

يجب على وزير الدولة ما يلي:

(أ) ضمان تطبيق السياسة الوطنية للتعليم الجامع في جميع المدارس؛

(ب) ضمان توافر الموارد والأدوات والمرافق اللازمة لتنفيذ السياسة الوطنية للتعليم الجامع

تنفيذاً فعالاً؛

(ج) وضع الترتيبات اللازمة لإجراء تصويت منفصل لتمويل تعليم التلاميذ ذوي الإعاقة من أجل توفير التعليم الجامع والمدارس المرجعية وفقاً لسياسة اللامركزية؛

و

(د) العمل بقدر المستطاع في حدود المعقول، على إنشاء مراكز متخصصة لموارد التعلم تدعم المدارس في تنفيذ سياسة التعليم الجامع التي تلبي الاحتياجات المحددة للتلاميذ ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في مجال التعليم.

107- وفي عام 2019، عقد مكتب أمين المظالم جلسات استماع رسمية بشأن التمييز ضد الأشخاص ذوي المهق والممارسات العرفية والخرافات المرتبطة بالأشخاص ذوي المهق وممارسة العنف ضد هذه الفئة وغير ذلك من الصعوبات التي تعترضهم. ودعا أمين المظالم أيضاً إلى تقديم مقترحات بشأن السبل الكفيلة بمعالجة هذه المسائل، سواء في تشريعات جديدة أو بتعديل التشريعات المعمول بها أو بأية وسيلة أخرى تكون مناسبة. وتجدر الإشارة إلى أن المهق يُعتبر شكلاً من أشكال الإعاقة في ناميبيا.

أفراد الأقليات/المجتمعات المحلية المهمشة بما فيها الأقليات الجنسية

(التوصيات 137-69، 137-70، 137-71، 137-72، 137-73، 137-74، 137-212، 137-213، 137-214، 137-215، 137-217، 137-218، 137-219)

108- تعتبر الدولة في سياستها، السكان الأصليين في ناميبيا مجتمعات محلية مهمشة. وتظل حقوق الشعوب الأصلية ورفاهها من أولويات الحكومة. وقد فُحص مشروع الكتاب الأبيض بشأن الشعوب الأصلية فحصاً دقيقاً من المجتمعات المحلية المهمشة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبعد مصادقة ممثلي الحكومة والمجتمع المحلي على المشروع النهائي لهذه الوثيقة مصادقة تمهيدية، قُدم إلى وزارة العدل لكي يخضع لمزيد من المعالجة على أيدي خبراء الصياغة القانونية.

109- وتواصل الحكومة جهودها من أجل ضمان حصول أفراد المجتمعات المحلية المهمشة على التغذية الكافية. ويستفيد العديد من أفراد المجتمعات المحلية المهمشة من برنامج بنك الطعام الذي ترعاه الحكومة. وبرنامج بنك الطعام هو مشروع تجريبي شرعت فيه الحكومة من أجل التخفيف من الجوع والمجاعة في ناميبيا ويستهدف في المقام الأول المجتمعات المحلية الأشد فقراً في ناميبيا.

110- وتستمر حملة "العودة إلى المدرسة ومتابعة الدراسة" لضمان عدم التمييز ضد التلاميذ من أبناء المجتمعات المحلية المهمشة ومنع تركهم للمدرسة بسبب التمييز. وعلاوة على ذلك، عيّنت الحكومة عدداً من المخططين الإنمائيين لضمان حماية جميع المجتمعات المحلية المهمشة من جميع أشكال التمييز. وقد كُلف هؤلاء المسؤولون بضمان العناية برفاهها في الحياة اليومية من خلال برامج محددة الأهداف، وتنفيذ مبادرات بالتعاون مع جميع الوزارات التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، قام القسم المعني بالمجتمعات المهمشة التابع لمكتب نائب الرئيس أيضاً بتعيين منسقين من تلك المجتمعات المذكورة ليكونوا بمثابة جهات وصل. وتتمثل مهمة هؤلاء الأشخاص في تعبئة أفراد المجتمعات المحلية لكي يدافعوا عن حقوقهم ويبلغوا عن أي تمييز يتعرضون له.

111- وبسّرت وزارة الداخلية والهجرة والسلامة والأمن إصدار الوثائق الوطنية لأفراد المجتمعات المحلية المهمشة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإصدار هذه الوثائق الوطنية لأفراد المجتمعات المحلية المهمشة هو شرط أساسي للاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

112- وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان إيلاء الاعتبار لأفراد المجتمعات المحلية المهمشة في تشريعات العمل المعمول بها، صدر أمر امتثال للمزارعين الذين لا يلتزمون بالحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الجماعي.

113- ويجري حالياً إبراز قضايا الأقليات الجنسية من خلال التقرير المتعلق بممارسة اللواط، ومشروع قانون إلغاء القوانين العتيقة في إطار إصلاح القانون، والمقترحات الداعية إلى مزيد من المراجعة وتحديد مجالات الإصلاح الممكنة.

ثالثاً - حالة تنفيذ التعهدات الطوعية

114- حافظت ناميبيا على إقامة علاقات عمل مجدية مع سائر الدول الأعضاء من أجل ضمان بيئة إيجابية وبناءة داخل مجلس حقوق الإنسان. وما زلنا ملتزمين بالمشاركة في تبسيط عمل مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتقديم الدعم لآليات المجلس. وتقدر ناميبيا آلية استعراض النظراء وتدعمها بوصفها آلية فعالة تتيح للدول المشاركة في معالجة القضايا بطريقة مواتية وبناءة. ونتمسك أيضاً بالتزامنا بالحفاظ على مشاركتنا بدور نشط في اللجنة الثالثة، وسوف نواصل العمل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء في تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

115- وقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التزام الدول الأعضاء بدعم حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم وعلى قدرتها على ذلك. وفي ناميبيا، أثرت التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19) تأثيراً كبيراً على الجهود التي يبذلها البلد في مجال تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي 17 آذار/مارس 2020، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ بموجب المادة 26(1) من الدستور الناميبيا، مقروءة بالاقتران مع المادة 30(3) من قانون إدارة مخاطر الكوارث لعام 2012 (القانون رقم 10 لعام 2012) وذلك بسبب تفشي جائحة كوفيد-19. واستمرت حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر، وقُيدت خلال تلك الفترة حقوق الأشخاص في القيام ببعض العمليات التجارية والحق في التنقل، مع مراعاة الامتثال للمادتين 21(2) و22 من الدستور الناميبيا اللتين تحددان الطريقة المسموح بها لتقييد الحقوق والحريات الأساسية. وتضمنت حالة الطوارئ أيضاً تعليق بعض القوانين التي من شأنها أن تضع، لو لم تُعلق، أعباء ثقيلة على شعب ناميبيا وحكومتها في طيلة فترة الجائحة. ورغم هذه القيود، تمكنت الحكومة مع ذلك، من العمل بكفاءة على تعزيز حق الأشخاص في الصحة والمياه والصرف الصحي من خلال سياسات محددة الأهداف لضمان تهيئة البلد ككل لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

116- وقد أثرت هذه الجائحة تأثيراً سلبياً على حقوق الإنسان الأخرى، ولا سيما الحق في التعليم والحق في التنمية، ولكن من المهم أن نوضح أن الحكومة تتمسك بالتزامها ولا تزال تعمل على تعزيز هذه الحقوق وغيرها من حقوق الإنسان من خلال المشاركة السياسية والدعم الاجتماعي والاقتصادي واستعراض السياسات والأنظمة على نحو ثابت.

رابعاً - التحديات التي تعترض حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد

117- واجهت ناميبيا التحديات التالية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، وهي ترحب بالمساعدة التقنية المقدمة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتصدي لهذه التحديات عن طريق بناء القدرات، ومنها ما يلي:

(أ) عدم وجود قانون محدد لمكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية يجعل الملاحقة القضائية بشأن قضايا من هذا النوع أمراً صعباً، ولكن يوجد تشريع قيد النظر ومن شأنه أن يعالج هذه الشواغل؛

(ب) تأثير الهياكل الأساسية القديمة، والركود الاقتصادي المستمر، والافتقار إلى العدد الكافي من المهنيين الطبيين على التمتع الكامل بحقوق الإنسان في مجال الصحة؛

(ج) على الرغم من الأداء الجيد للحكومة في مجال حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا تزال هناك تحديات في عدد من المجالات، منها على سبيل المثال ما يلي:

- افتقار مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد لزنزانات الاحتجاز المؤقت المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- الوصول إلى العدالة الذي لا يزال يشكل تحدياً بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة لأن العديد من الموظفين القضائيين وضباط الشرطة لا يُدرَّبون على كيفية تقديم المساعدة لهم؛
- لا يزال ارتفاع حالات تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للعنف الجنساني أمراً مستعصياً. وليست هناك إحصاءات عن هذا النوع من الحالات؛
- استمرار وجود حالات معزولة لانتشار المعتقدات الثقافية السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد؛ و
- عدم تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة تمثيلاً كافياً في مجال السياسة. ولا يوجد حالياً سوى نائبين في البرلمان من ذوي الإعاقة، ولا تُبذل جهود كافية لتشجيع أعضاء البرلمان من غير ذوي الإعاقة على خوض مناقشات وطرح قضايا تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة مما يجعل هذه الفئة تتكلم على نفسها في القيام بشؤونها في معظم الحالات.

(د) على الرغم من الأشواط الكبيرة التي قطعتها الحكومة في مجال توفير مياه الشرب النظيفة لمعظم مواطنيها، فإنها لا تزال متأخرة فيما يتعلق بتوفير خدمات الصرف الصحي. ونقل نسبة الناميبيين الذين يمكنهم الحصول على المراحيض دافقة عن 50 في المائة. وتشهد المناطق الريفية حالة مزرية، وتعد منطقة زامبيزي من أشد المناطق تضرراً في البلد؛

(هـ) لا يزال العنف الجنساني والعنف الجنسي يشكلان عقبة أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي في ناميبيا. وهناك عدد كبير من السياسات والتشريعات التي تعالج العنف الجنساني والعنف الجنسي وجميع أشكال الاعتداء والعنف، غير أن عدد الحالات لا يزال مرتفعاً على نحو يثير القلق؛

(و) لا تزال الحكومة تستكشف آليات فعالة لتوضيح موقفها من حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية على الرغم من الحواجز المعيارية والدينية القائمة. وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة أعمال الحق العام في عدم التمييز في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في ناميبيا.

118- وتواصل ناميبيا أعمال حقوق الإنسان على أساس مبدأ المساواة وسيادة القانون، وضمان الوصول إلى العدالة والمحاكمة العادلة في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتتمسك ناميبيا بالتزامها بتعزيز أطرها السياسية والتشريعية من أجل تحسين أعمال حقوق الإنسان للجميع من خلال التصدي للتحديات التي تعيق تنفيذها على أكمل وجه. وسوف نواصل إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، ونراقب الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي المنبثقة عن علاقاتنا الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030 والدفع قدماً لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في احترام حقوق الإنسان.

Notes

- ¹ The Faculty of Law also offers human rights related subjects such as Humanitarian Law, Labour Law, Human Rights Law, Environmental Law, Public International Law, Ombuds Law, Customary Law, Gender Law, Constitutional Law, Family Law and Divorce, Administrative Law. The Faculty of Law also has a Legal Aid Clinic where students are expected to initiate community impact projects and to make them more responsible citizens.
 - ² (CC 15/2013) [2015] NAHCMD 186. Two other prosecutions have resulted in convictions on charges of trafficking in persons: S v Jonas (CC-2017/14) [2019] NAHCMD 262 (31 July 2019) and S v Koch (CC-2017/20) [2018] NAHCMD 318 (11 October 2018).
 - ³ SA 33/2018) [2019] NASC 7 (12 April 2019).
 - ⁴ Combating of Domestic Violence Act, 2003 (Act No. 4 of 2003).
 - ⁵ S. v. Van Zyl (CA 25-2014) (2016) NAHCMD (05 September 2016).
-